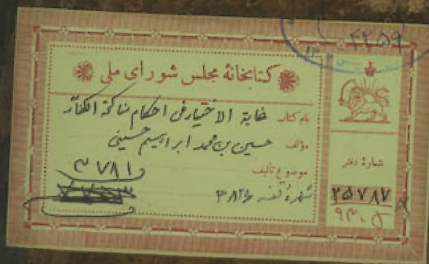


۵۱

خطی «فهرست شده»
۳۷۸۱

باب رضى شد
٢٧ - ٢٨

بارز شد
١٣٨٢



٢٧٨١

وبت لیست ولا تعتر

لیست احکامه الشریع الجیم



العلماء

فوی شریعتها عاقله احکامه
احکام من اهل کفار حقیق

الحمد لله والصلوة على نبيه وآله **اما بعد** فيقول العبد المذنب
من قضايت تدبر اولي حين من محمل العلم العتيق ان لما كان سلبنا
الكتابات من مضافات المسائل الفقهية وشي من الامور الشرعية
اضطربت فيها فتاوى الاجماع والاختلاف في الامور والفتاوى
بالبال هذا القاص من قبل لما كان يبرز تلك المسئلة رسالتك في اعيان
ما وصل اليه عبادنا اجلة لا معاص وما اشرف من سلبنا في اخره
هذا الباب ما احتمال ان يكون مستند الحق في حقهم ان لم يذكره
في استدلاله ولم يجهل ان ياتوا به في القام عاقله عند التحقيق
يصد عن حقيقة اكل قريه وسحق الاستعانة والى المرجع والى
والتهمة وتقصيل القول في ما استدع ولا في مقدس الامان النظر في
خمس اما المقدمة فتشتمل على بيان امرين **الاول** في بيان اقسام الكفر
تعيين اهل الكتاب اعلم ان المشركين من عاقلنا انفس اهل الكفر
هذا الباب الى اقسام ثلاثة الاولى من كتاب حقيقة وهم اليهود والنصارى
وفي الحق الثاني الخلافة عن كونهم اهل كتاب بين اهل الاسلام وكفى العلم
صريح القرآن الثاني من شبهة كتاب وهم المجوس ولو اذنت على صريح القرآن
في ذلك بين الامم عاقله لا ما يلوح من عبارة ابن ابي عقيل في قوله ولست اكره
المخالفة فيه الى قول الشافعي حيث قطع فيه بعدم كونهم اهل كتاب لقوله
ستواهم متساو اهل الكتاب محجة بان تعتر انهم ليسوا اهل كتاب وقيل ان

الفتنة

٢

الفتنة اهل كتاب من اهل الكتاب على اناس ووضوح حال اليهود
لهم من كونهم من اهل كتاب فلا خلاف فيه اذا علم على مطلقه وتطوع على حقيقة
الامر فيما ذكره المحدث الخامس فشاء الله تعالى والثالث ما سوى ذلك من
سائر الكفار كالكفرة والزنادقة وقبلة النيران والشمس والقمر والنجيم
والنيران واليهود وكل من ذهب كفره وعقده وضم المتكسرون بضمهم
وواوهم واربهم وزيدوا ودفاتهم ليسوا اهل كتاب وعلمه بعضهم بان
ليس تلك الكتب كتب شرعية واحكام ولم يقصد بها الحق بل هي مراعطة
نصايح وآداب وقيل انها ليرسل اليهم بنظم يدس ويثلي بها ما اوحى اليهم
معانيها كما اوحى اليه في كتابه عليه وآله كمن من غير القرآن واليهود لم يثبت
في الشريعة كونه من اهل كتاب كمن من اهل الكتاب الثاني في بيان
الاصحاب رضوان الله تعالى عليهم باعيانهم في هذا الباب فقل في اعيانهم
عقيل من قدام اصحابنا ان اهل الشريعة اهل الرسول صفان صف اول
كتاب وصنف مجوس وعبد اوثان واصنام ثم بعد ما تم تحريم المناكير والنجس
قالوا اهل الكتاب وهم اليهود والنصارى فلهذا سراج قسائم تنقذ
واعلا في كماله في كتاب الامم لا في كتاب كسبية ولا في كتاب حال وعين
ابن جبريد انه قال واشتار لمن وجد الفتناء من اهل الكتاب من ترك
مناكيرهم بالعقد في اذنه ولا في اذنه كما في دارهم فلهذا يجوز ذلك فان دعنا
ذلك ضرورة في دار الاسلام ان يكون باليهود والنصارى وان ينعن من كل وشرك
ما هو محرم في الاسلام ولا يخلل كاح من كان من نصارى بني عقيل في دار العرب
ومشركين ومن لم يصح له كتاب من المشركين وغيرهم واجتنابنا كنهين
احبا الي واما السامع فيجوز مجرى اليهود ان كانوا من بني اسرائيل ولا بأس بغير

حكاية من كلامه

كلامه

من ملك من هذه الاضافه كلها بملك الغير ولكن لا يطلب الولد من غيره
وقال في نجاح الحرام لا يجوز عقد المسلم على اهل الكتاب في شرب
في موضع آخر يجوز نجاح اياهم عند الضرورة فيصير على بن ابراهيم
جواز من اهل الكتاب باهل الذم منهم الذين يؤدون الجزية على
سبب دون ما اذا نزلوا دار الشرك ولم يؤدوا الجزية ولا شربا
الاجل المعقود في المنفعة نجاح الحرام حرم بسبب كفرها سواء كانت
عابرة وثن او مجوسية او يهودية او نصرانية وقال في باب العقد
على العماء ينكح بملك اليمين اليهودية والنصرانية ولا يجوز لذلك
عقد نجاح ولا يجوز على المجوسية والنصانية والوثنية على الجاهل
وكذا في باب التبرع وكتب شارح القامع البسة المسائل العشرة
جواز المنفعة والادام وقال على بن بابويه على ما نقل عنه وان تزوجت
بيهودية او نصرانية فامتنعها من شرب الخمر ونكح الخنزير واعلم ان
عليك في دينك في تزويجها اياها غضاضة وكذا قال ابن السكيت
في المنفعة وزاد قوله وتزويج المجوسية حرام ولكن اذا كان للرجل امر
مجوسية فلا بأس ان يطأها ويعزل عنها ولا يطلب ولذا واليهما
اشار في قوله فقال قال بعض اصحاب الحديث من على ان تزويج نجاح
الكتابيات في الدائم وهو مذهب العامة باسرها وقال السديد لا جمل
المرتخيه في الاغتصاب وقام الفردت برالامام في نجاح الكتابيات
وقال الشيخ الطائفة المحقة في الخلافة في قبول المصنوع من اصحابنا
يقولون لا يجوز نجاح من خالف الاسلام الى يهود ولا نصاري ولا غيرهم
وقال قوم من اصحاب الحديث من اصحابنا يجوز ذلك وقال في يري يجوز

كلام على ابي حنيفة

كلام المفيد

كلام على ابي حنيفة

كلام الصدوق

والهياتة

كلام الشيخ

كلام الشيخ في

والنهاية والبيان

للرجل

للرجل المسلم ان يعقد على المشرك على اختلاف اقسامه في يهودية وثنية
او نصرانية او عابدة وثن فان اضطر الى العقد على من عقد على اليهودية
والنصرانية وقال في حق اهل الكتاب من اليهود والنصارى
ان هؤلاء عند المصلين من اصحابنا لا يجوز اكل اياهم ولا تزويجهم
بل يقرن على اديانهم اذا بدلوا الجزية وقبض خلا في من اصحابنا قال
فاما غير هذين الكتابين من الكتاب الاخر لان الله تعالى انزل كتابا يسر
للاولين وصحفا ابراهيم واليزيد على داود فلا يجوز نجاح حرارهم ولا اكل
ذبايحهم قال ومن لم يشهد كتابهم هم المجوس قال قوم هم اهل كتابهم
كتاب ثم نسخ ورفع من بين اظهريهم وقال آخرون ما كان لهم كتابا أصلا
وعلى التحريم فقبل على القولين يحقن دماهم بيد الجزية وتحريم
من اكلهم وذبايحهم بل اختلف في الا بائنا وقد قال لا يجوز نجاحهم وقد
اختار اصحابنا كلهم التمتع بالكتابية ووطئها بملك ودوا وحصر في
التمتع في المجوسية وقال في ائيل مباحثا نجاح ان نجاح من اهل الكتاب
محرم عندنا واطلق وقال في اخر فضل من يجوز وقال سبيل في مرامه
ومن الشرايط ان تكون المرأة مؤمنة او مستضعفة فان كانت ذمية
او مجوسية او معاذة لم يجز نجاحها غبطة لان الكفاة في الذمة لها
عندنا في صحة هذا العقد واما في عقد المنفعة والعماء فجاءت في الذمة
خاصة دون المجوسية وعن ابي الصلاح الحلبي اتمنع من نجاح الحافرة
حتى تلم وان اختلفت جهات كفرها وسوغ التمتع باليهودية والنصرانية
دون من عداها من ضروبا لكفار وعن ابن التبراج انه قال لا يجوز على
المسلم العقد على المشرك عابدة وثن او يهودية او نصرانية او مجوسية

العقد عليهم من المشرك وعندنا

يجوز له وطئ الا ان الكتابية

كلام ابي الصلاح

كلام ابي التبراج

وقال السيد الكاظم ابن زهرة في الغيبة يعقد العقد على الكافرة وان اختلفت جهات كفرها حتى تسلم الا على وجه ذكره
بدليل اصباح الطائفة ثم قال والمحضات من الذين اوتوا كتابا يسر قبل ان يخلص نجاح المنفعة فانه جائز عندنا على
الكتابيات ان يتنكح على ما كان سلكه في حرم

او غيره لك على اختلافه فيم في التردد الا عند الضرورة الشديدة فان كان
كذلك جاز ان يعقد على اليهودية والنصرانية دون الباقي فان
العقد عليهم يحرم على كل حال ويجوز عقد المنفعة على اليهودية و
النصرانية ايم دون غيرهما من المشركات ويمنعها من عقد عليها
من شرب الخمر واكل لحم الخنزير ويجوز وطئ المجوسية والنصرانية بملك
وقيل ان مكروبه وترك ذلك افضل له على كل حال وقال ابن حنبل
في الوسيلة لا يبيح العقد للمؤمن على كافرة ويجوز للمؤمن ان يتنكح
والنصرانية مخمرا وعقد نجاح غبطة مضطرا ويكرهه وطئ المجوسية
بملك اليمين وعقد المنفعة عليها واستطرد كلهم ابن ادريس في كتابه
فانه قال في موضع من لا يجوز للرجل المسلم ان يعقد على الكافرات
على اختلافه فمن فان اضطر الى العقد عليهم عقد على اليهودية والنصرانية
وذلك جائز عند الضرورة على ما روي في بعض الاخبار ولا بأس أن
يعقد على هذين الجنسين عقد المنفعة مع الاختيار ولكن يمتنع
من شرب الخمر واكل لحم الخنزير ثم قوي تحريم النوعين واستظهر في
موضع آخر ثم قال ولا بأس بوطئ الجنسين ايم في حال الاختيار بملك
اليمين ثم قال وقد روي رواية شاذة انه يكرهه وطئ المجوسية بملك
اليمين وعقد المنفعة وليس ذلك بخطور او ردها شيئا في هذا
ايلا لا اعتقادا ووجه عن ذلك في كتاب التبيان فانه قال فاما
المجوسية فلا يجوز نجاحها اجماعا ثم قال وهو الصحيح الذي لا خلاف
فيه وبقتضيه اصول المذهب وفي موضع آخر قال ان اجماع اصحابنا
يخالفه والشيخ في الهندسين ضرورة الجمع بين الاخبار وحل اخبار

كلام ابن حنيفة

كلام ابي حنيفة

كلام ابن ابي عمير

كلام ابن ابي عمير

كلام ابن ابي عمير

كلام ابن ابي عمير

كلام ابن ابي عمير

كلام ابن ابي عمير

كلام ابن ابي عمير

الجواز

الجواز بارة على الحقيقة وأخرى على المنفعة والضرورة والاستدانة
فما نسب اليه واحد من اصحاب القول بالتحريم المطلقين واضع
وقال المحقق في الشرايع في تحريم الكتابية من اليهود والنصارى
روايات اشتهر بها المنع في نجاح الدائم والجواز في المؤجل وملك اليمين
وكذا حكم المجوس على اشرار الروايتين وقال في باب المنفعة وليست بارة
تكون الزوجة مسلمة او كتابية كاليهودية والنصرانية والمجوسية
على اشرار الروايتين وفي مختصره ايضا ذكر نحو من ذلك وقال الطبرسي
في تفسيره الكبير قال اصحابنا لا يجوز نجاح عقد الدائم على الكتابية و
احصل فيه ان يكون آية والمحضات مختصا بنجاح المنفعة وملك اليمين
قال فان عندنا يجوز نكاح الوثنيين والمجوسين فهد في المند احاد
التحريم المطلق وقال في هذا المقاد في التقييد ونحن قد اخترنا في كثر
العرفان حللا لاي ايات على المقطع والملك وحال الضرورة وقال في
في الجامع لا يجل المسلم تزويج المجوسية داما ومنعة ووطئها بملك
يمين ثم نسب الى الرواية الرخصة في المنفعة بالمجوسية ووطئها بملك اليمين
ثم قال ويجوز عند بعض اصحابنا ان تزويج المسلم كتابية داما
وعند آخرين لا يجل واختاره كلهم منعة وملك اليمين فان اير المسلم في
الزوم واضطر الى النجاح نكح منهن ويجوز نجاح مستضعفين اختيارا
ونجاح غير المستضعفة منهن اذا اضطر وقال في لفاف المحققين
الكفار في الدوام وكراهة اهل الكتاب في المنفعة وملك اليمين وتحريم
من عدلين فيما وفي باب المنفعة صرح بمختار النهاية وكل ما ذكره
ايتم موافق لذلك وفي القواعد الاشارة وتخصيص المرام اطلق مختار

كلام ابن ابي عمير

كلام ابن ابي عمير

كلام ابن ابي عمير

كلام ابن ابي عمير

كلام ابن ابي عمير

كلام ابن ابي عمير

كلام ابن ابي عمير

كلام ابن ابي عمير

كلام ابن ابي عمير

كلام ابن ابي عمير

كلام ابن ابي عمير

كلام ابن ابي عمير

كلام ابن ابي عمير

فمدلها التي عن التمسك بعصمة نوحا كما لا يخفى الحقا واحد غير الاخر
 الحقا قلت قد يفتي الفواعل في جمع فاعل مثل فوارس في جمع فادرس فيجعل
 ان يكون هذا اللفظ في موضع سابق الاية فاما في جعل المماراة من
 دار الكفر الى دار الاسلام فيجعل ان يكون وصفا للمقدّمات المتفرقة
 مثل ان يق المارد الملل الكواثر ونحوها ولو تزلزلت عن مقام الاستدلال
 بها قلنا قل من التمسك فليكن اذا بالمؤثرات ومنها عموم قوله سبحانه
 يا ايها الذين امنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنوهن الله
 اعلم يا ايها الذين فان علموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار
 حل لهم ولا هم يحلون لهن واتوهن ما انفقوا ولا جناح عليكم ان تنكحن
 اذا اتيتوهن اجورهن وجعل الله في امره فاعلم ان هذا اللفظ من
 اربعة اوجه قتال واخرها صريحة في موضع الفرقة بطور الامان
 منها حيث دفع الجناح عن نكاحهن مطلقا من دون ان يوقف الامر على
 تطبيق زوجياتها فان قلت الاية انما نزلت في المشتريات من اهل
 المهاجرات منها الى المدينة فتعجم الحكم بحيث لا يعمل لاهل الذمة بوجوب
 المايد ان عليه قلت السبب الخاص لا يكون منسبا لتخصيص اللفظ العام
 وذلك ثابت في الاصول وظاهر صدقه من قولنا لا نكحوا ما نكحوا
 اهل التفسير اية قال الطبري تحت قوله ولا تنكحوا ما نكحوا اهل الذمة
 انه لا يجوز العقد على الكافر سواء كان حرة تبتا وذمية وعلى حال الاية
 عام في الكافر وليس احدا من الخصم الاية بعدا لكونه لزوجها ليدبر
 لان العبرة بعموم اللفظ لا بالشيء في قوله فان ادريس في مختصر
 النبيان ولو لم يكن في امرك فليكن الفاعل اذا في الوايات الواردة
 في الاحكام

في معنى السر والعلانية
 في معنى السر والعلانية

اول من في قوله لا نكحوا ما نكحوا اهل الذمة
 في قوله لا نكحوا ما نكحوا اهل الذمة
 في قوله لا نكحوا ما نكحوا اهل الذمة

في الاحكام لخصا والاعراض اسباب نزرة وانما تقتضيه من اعطاء ما
 انفقوا من المهر فالظاهر ان مقتضى زمن النكاح من وقوع الهبة بين يدي
 المشتريين على ذلك كما نقله الطبري وغيره فيقول المهر فبما فيه على
 ذمة الزوج اذا كان اسلاميا بعد الدخول انما هو ليدل على ان المهر
 الاية باقية على عمومها الا ما قد خص عنها بدلالة اخرى كما هو الظاهر
 في انسابه ويؤيد ما ذكرنا من ما قد سبق من استدلال ابن جهم في خصوص
 الرضا على بآية ولا تنكحوا ما نكحوا الكواثر الواقعة في ظلها على تحريم نكاح
 الذمية وارضاءه في آياته وكذا قول الباقر في حصة زمرارة المقدمة
 بشيخ آية والمحصنات من الذين اتوا الكتاب وقد جرى هذا المجرى
 جاعته من احكامنا في تحريم نكاح الذمية في ما ذكره في الاية واضحة على انها
 باقية على عمومها محتمل الاستنباط حكم الذمية عنها ومنها عموم قوله
 في سورة المائدة اليوم احل لكم الطيبات وطعام الذين اتوا الكتاب
 حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين
 اتوا الكتاب من قبلك اذا اتيتوهن اجورهن وجعل الله في امره فاعلم ان هذا اللفظ
 ما ذكره عند اصحابنا باللفظ في اسلم من على ما سبق نقله عن السيد ابن
 ادريس وشيخنا الطبري في البحث السابق فبعد ما بين ذلك في ان
 ظاهر الاية يقع المؤمنات ذوات البهول منهن وغيرها وقد خرج ما صح
 عنها بدليل كزمن العدة ونحوها في تحت دالة الاية ويدل على ذلك اية
 عموم قوله سبحانه فانكحوا ما طاب لكم من النساء فان طاب ما طاب على العموم
 بغير ادب الاصول وعلما العربية ولكن الجمع المحلى معيد اية والى
 فيها نظير ما ينسب ويدل عليه اية قوله سبحانه الطيبات للطيبين فانما اسلام

في ما ذكره من آيات

قد ظهرت من الشرك وطابت فقتضى النكاح اختصاصا بالطيبين من اهل
 المؤمنين وقطع وصلة الخبيثين عنها من اهل الكفر والطغيان ويؤيد المهر
 اية قوله سبحانه ما على الخبيثين من سبيل لما ثبت في محمل ان النكاح في سيا
 التي مقيده للعموم سيما بعد عرف الزيادة والذمة باسلامها بجملة اجماعا
 فيلزم ان لا يكون عليها سبيل اصلا ولا شك في ان بقا الزوجية عليها
 وتعطيلها عن الزواج سبيل واتى سبيل يدخل عليها ويؤيد اية قوله
 لن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وجه التمسك بما سبق في
 اتها في الخبيثين والمؤمنين من الرجال دون النساء لانا نقول قد ثبت في
 الشك تحت خطابات القرآن بالنكاح والاجماع اما اختصاصه عن ذلك
 بدليل خاص ويعاضده قوله عز من قائل لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم
 الآخر يوادون من حاد الله ورسوله والحكم ببقاء الزوجية موادة بينهما
 لقوله سبحانه ومن اياتنا خلقكم من انفسكم ازواجا لتكنوا اليها و
 جعل بينكم مودة ورحمة ويؤيد اية قوله سبحانه يريد الله بكم اليسر ولا يريد
 بكم العسر وقوله ما جعل عليكم في الدين من حرج فان عضله عن الزواج
 وتعطيلها على الزواج عسر عظيم وخرج كثير عليها واما السبيل فيمكن
 ان يستدل لذلك بقوله لا اسلام يعلى ولا يعلى عليه فانه لا شك
 في استلزام الزوجية للتعايش والسلطنة وان كان الزوج متزوجا
 من الدخول والخلو كما ارشد الله قوله سبحانه الرجال قوامون على النساء
 ويؤيد قوله بعثت بالحنيفة النعمة السهلة واما الزواجر اهل
 العصمة فكثير منها ما رواه **باب ١٠** من الباب المتقدم **باب ١١**
 من الباب **باب ١٢** من محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن ابي بصير قال سألت
 الرضا

في معنى السر والعلانية
 في معنى السر والعلانية
 في معنى السر والعلانية

الرضا عن الرجل يكون له الزوجة النصرانية فتسلم هل يحل لها
 ان تقيم معه قال اذا اسلم لم يحل له ذلك جعلت فداك فان الزوجة
 اسلم بعد ذلك يكونان على النكاح قال لا يزوجه جدي **باب ١٣**
 عبد الله الحسن العلوي عن جده علي بن جعفر عن اخيه موسى بن
 جعفر قال سألت عن امرأة اسلمت ثم زوجها الرجل قال هو حق
 بما لم يتزوج وكنتما خير فلها ما اختارت وسألت عن امرأة اسلمت
 قبل زوجها وتزوجت غيره ما حلها قال هي للذي تزوجت ولا ترد
 على الاول وقد دل الخبر على المطالبة معا وبجملته لا على الاستحباب
 اختيارها آية ان اسلم لم يتزوج بعد خروجها عن العدة ورواها
 علي بن جعفر في كتابه فليبعد ان يلحق الخبر بالنكاح لشدة ذلك **باب ١٤**
 بين الاصحاب **باب ١٥** احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن
 محمد بن ابي نصر قال سمعت رجلا يسأل ابا الحسن الرضا عن النكاح
 تسلم المرأة ثم يسلم زوجها يكونان على نكاح الاول قال لا يجردان
 نكاحا آخر والخبر محمول على ان اسلم بعد انقضاء العدة لما تقدم
 ثبت بالادلة **باب ١٦** احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن عيسى
 عن احمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن النوفلي عن الشوكري عن جعفر بن محمد
 عن اسيد بن عيسى عن ابي ابراهيم عن ابي بصير عن ابي عبد الله
 لا يفريق بينهما ثم قال ان اسلمت قبل انقضاء عدتها حتى امرت وان
 انقضت عدتها قبل ان تسلم ثم اسلمت فانت خاطبة الخطاب **باب ١٧**
 النكاح **باب ١٨** من الباب المتقدم محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن الحسن
 محبوب عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ثم قال اذا اسلمت امرأة

في معنى السر والعلانية
 في معنى السر والعلانية
 في معنى السر والعلانية

في معنى السر والعلانية
 في معنى السر والعلانية
 في معنى السر والعلانية

في معنى السر والعلانية
 في معنى السر والعلانية
 في معنى السر والعلانية

قوله
مجلس ششم از بی بی
نوروز

مسوق
المعروف

5242